مركز البحوث والدراسات العراقية*: أزمة الكهرباء في العراق وسبل حلّها

(خلاصة لعدد من البحوث والدراسات، أشرف عليها عدنان الجنابي، رئيس المركز)

عدم توفر الكهرباء يتسبّب بأضرار مباشرة إقتصادية يقدرها المختصون (وكالة الطاقة الدولية – IEA، المكتب الإستشاري بوزالين وغيرهم) بحوالي (40) مليار دولار سنوياً في مختلف قطاعات الإقتصاد، وبصورة غير مباشرة، في تردٍ في نوعية الحياة، وأضرار مولدات القطاع الخاص الملوثة للبيئة والحرائق والصواعق الناجمة عنها، بالإضافة إلى ما يسببه الغاز المحروق من تلوث، يعتبر العراق بسببه من أكثر دول العالم تلويثاً للبيئة.

كان المتّاح من الكهرباء في الذروة في الأعوام 2003–2004 يتراوح بين ثلاثة وأربعة آلاف ميكاوات. وكان الفارق بين المتّاح وطلب الذروة يقدر بين ألف وألفيّ ميكاواط.

تقدر وزارة الكهرباء الطاقة القصوى المتاحة حاليا بحوالي (26) ألف ميكاواط. وتقدر الوزارة ذروة الطلب الحالي بحوالي (36) ألف ميكاواط. أي أن الفرق بين المتاح وطلب الذروة يتصاعد بأشكال متوالية هندسية تتفاقم بشكل متسارع يسبق أي زيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية. الفجوة بين العرض والطلب متصاعد على مدى العشرين سنة الماضية.

السبب في هذه المفارقة هو غياب حسابات الكلفة التي توازن بين العرض والطلب. فالجباية تكاد تكون معدومة. وقد أجرّت وزارة الكهرباء عدة تجارب لمعرفة أثر الجباية الكاملة على مستوى الطلب في عدة مناطق من بغداد وفي المحافظات. وأثبتت التجارب أن الجباية

الكاملة للتعرفة الحالية خفضت الطلب بنسبة 50%. أي أن المستهلكين خفضوا إستهلاكهم إلى النصف عندما واجهوا فاتورة الكهرباء بشكل جدي على يَدّ شركات الجباية. علماً أن تعرفة الكهرباء الحالية لا تغطي الكلفة الفعلية للعمالة والتشغيل والإندثار. وتتفاوت كلفّ إنتاج وحدة الكهرباء من محطة توليدية إلى أخرى. ولو إحتسبنا كلّف الوقود بالسعر التجاري (العالمي) وأعدنا إحتساب معدل كلفة إنتاج الكهرباء، لتطلّب الأمر زيادة كبيرة على تسعيرة الجباية المقررة حالياً. وعلى هذا الأساس، فإن إرتفاع سعر الكهرباء سيؤدي بالتأكيد إلى إنخفاض الإستهلاك إلى أكثر من النصف. فالقاعدة الإقتصادية تؤكد أنه كلما زاد السعر إنخفض الطلب.

حلّ أزمة الكهرباء لا يكون بزيادة إنتاج الطاقة دون جباية شاملة. فزيادة إنتاج الطاقة لوحدها قد يؤدي إلى تكرار ما حدث فعلاً خلال العشرين سنة الماضية، أي زيادة الفجوة التصاعدية بين العرض والطلب

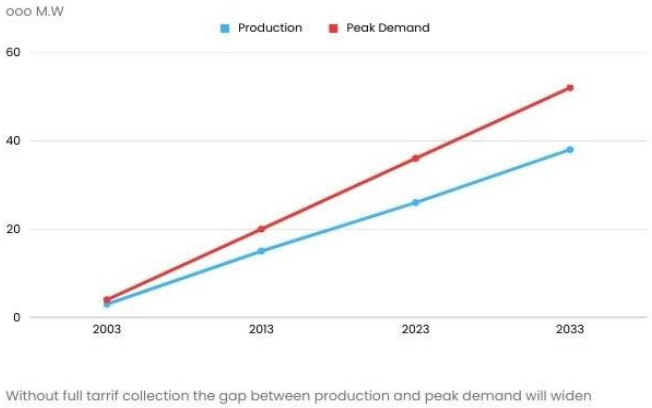

Without full tarrif collection the gap between production and peak demand will widen

.

الجباية الشاملة يمكن تحقيقها بإحالة جميع وحدات الإستهلاك إلى شركات جباية رصينة، تقوم بنصّب عدادات ذكية. الجباية الشاملة، ونصب عدادات ذكية وإعادة النظر بتسعيرة التعرفة هو عمل يمكن إنجازه خلال سنة أو سنة ونصف.

وبدّون هذا الحلّ لا يمكن لأي بديل آخر حلّ أزمة الكهرباء. وفي حالة القيام بهذا الإجراء قد يكون إنتاج الطاقة الحالي (26 ألف ميكاواط) كافياً. علماً أن زيادة التعرفة ستقع على عاتق المستهلك عالي الإستعمال من الطبقة فوق المتوسطة. وفي نفس الوقت سنوفر على المجتمع ما يتم جبايته حالياً من قبل أصحاب المولدات والّذي يقدر بخمسة مليارات دولار.

من متطلبات إصلاح منظومة الكهرباء تحويل الوزارة إلى هيئة منظمة لا منتجة ولا جابية وتكون من وحدات التمويل الذاتي. وهذا لا يعني التوقف عن إدخال وحدّات إنتاج جديدة خاصة في مجال الطاقة الشمسية. وعند استقرار التوازن بين العرض والطلب يتوجب توفير ما لا يقلّ عن 20% من الطاقة الفائضة لأغراض الصيانة والطوارئ. كما يتطلب إخراج الوحدّات عالية الكلفة والمتقادمة من الخدمة.

دور توريد الغاز في أزمة الكهرباء

إذا تمّت معالجة واستعمال الغاز المصاحب المحروق، واستغل الغاز الجاف في حقلي عكاز والمنصورية، ودمج غاز خورمور في المنظومة الوطنية، يستطيع العراق الإستغناء عن إستيراد الغاز، سواء من إيران أو غيرها. ولإكمال الإستفادة القصوى من الغاز في منظومة الكهرباء ينبغي إستكمال إنجاز الدورة المركبة مما يزيد الطاقة المتاحة بنسبة 50% دون الحاجة إلى وقود إضافي.

الغاز الجاف والمصاحب المحتمل في العراق أضعاف الإحتياطي الثابت المعروف حالياً. توجد عشرات التراكيب غير المستكشفة خاصة في المنطقة الغربية والشمالية. هذه التراكيب عالّية الإحتمالية فـــي العثور علـى الغـاز الجـاف أو المصاحب للنفط الخفيف. جيولوجياً وحسب أفضل التقديرات فإن إحتمال العثور على الهيدروكربونات الغازية أو السائلة لا تقلّ عن 70%من تلك التراكيب. جولة التراخيص الخامسة والسادسة سوف توفّر معلومات هامة عن إحتياطات غازية لا تقلّ عن الإحتياطي الثابت حالياً. وبالتأكيد فإن الرقع الإستكشافية الأخرى، المحتوية على تراكيب عاليّة الإحتمالية سوف ترفع العراق إلى أن يكون مركز هامّ لإنتاج وتصدير الغاز و/أو الكهرباء.

إذا أضفنا مشاريع الطاقة الشمسية العملاقة الّتي تتاح للعراق بإمتياز بسبب توفر الشمس طوال السنة، تكون الطاقة الركن الثالث لطريق التنمية في التكامل مع المحور التنموي لربط العراق والمنطقة بأوروبا.

طريق الألف ميلّ للرفاهية في العراق قد يبدأ بإنجاز مشروع الجباية الشاملة بالعدّادات الذكية.

(*) الاقتصادي العراقي والعضو السابق لمجلس النواب العراقي عدنان الجنابي هو مؤسس ومدير هذا المركز في بيروت

حقوق النشر محفوظة للمركز ويسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 2 كانون اول 2023